

طرح

مخصصات الأندية ارتفعت من 6 ملايين إلى 90 مليون يورو

نقل مايكل فان براج رئيس الاتحاد الهولندي لكرة القدم الاستثمار في اللاعبين من وجهة نظر الاتحادات من واقع التجربة الهولندية مشيراً إلى ان مخصصات النوادي ارتفعت من 6 مليون يورو في السابق لتصل حالياً إلى 90 مليون يورو ، منوها بالصعوبات التي تواجه الأندية الهولندية مالياً ما دعا أغلبها للجوء للأثرياء طلباً للمساعدة ورعاية أنشطتها وعارض براج بشدة هذا التوجه معتبراً إياه مسيئاً لكرة القدم التي يجب ان تعتمد على اقتصادياتها واستثماراتها في تأمين موارد الأندية ، وقال إن ما شاهدناه مؤخراً من تعثر للأندية هو بداية النهاية لكرة الاحترافية . وأوضح ان الاتحاد الهولندي يصرف ما بين 10 إلى

دراسة

جميع الأندية منيت بخسائر تمثل 50٪

شرح نايلز سكوتلر رئيس نادي روزنبرج النرويجي قضية الاستثمار التجاري مع اللاعبين من منظور الأندية مشيراً إلى ان جميع الأندية منيت بخسائر تمثل 50 ٪ مشيراً إلى ان النوادي في النرويج تصرف 5 و 10 في المائة لتطوير اللعبة بالنسبة لقطاع الناشئين والشباب ، كما تخصص الرابطة المحترفة الأولى مبالغ لهذا الغرض فيما يقوم الاتحاد النرويجي لكرة القدم بالمراقبة والمتابعة عن كثب لوجه الصرف للتأكد من توجيه الأموال في أوجهها التي حددت لتطوير اللعبة من خلال هذا القطاع الحيوي الذي يمثل الأساس في صناعة كرة القدم المحترفة .

نصيحة

غالافوتي: على الأندية التدقيق في العقود إذا رغبت في أكبر قدر من الفائدة

أوضح المحامي ماريو غالافوتي عضو لجنة المنازعات بالفيفا أن إجراء أو قانون حق النادي الأصلي في الحصول على بدل رعاية وتدريب للاعبه ونسبة 5 ٪ من قيمة انتقاله لأي نادي في المستقبل سيكون مفيداً للأندية في منقطة الخليج بصفة خاصة التي تنشيء الأكاديميات وتستصبح قريباً من الدول المصدر للمواهب إلى أوروبا ومن ثم فإن القانون يحافظ على حقوقها في لاعبيه ، وإذا لم يكن النادي مسجلاً في جواز سفر اللاعب الكروي فلن يحصل على التعويض . ونصح غالافوتي الأندية بالدقة في صياغة العقود إذا ما كانت ترغب في الحصول على أكبر قدر من الفائدة الفنية من لاعبيها .

وقال: لو وضعت الأندية بنوداً تفيد بالخصم لو أن اللاعب لم يظهر بمستوي فني عالي أو يعتمد ذلك فالمؤكد أن الفيفا لن يتعامل مع هذا العقد وسيرفضه ولكن الأندية يمكنها أن تربط الإجابة والتألق وبقية الالتزامات المالية بالتألق والإجابة .

وأخيراً اشار غالافوتي إلى أنه ليس هناك ما يمنع من حسم القضايا الكروية عن طريق المحاكم المدنية بشرط ان تكون اللوائح والقواعد الأهلية تسمح بذلك ويكون العقد محل النزاع مؤهلاً لهذا .

